خيارات الاصلاح للعملية السياسية في العراق

أ.م.د. نغم نذير شكر

جامعة بغداد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

الملخص الانكليزي:-

On this basis, the question of the state in the Arab world is faced with several challenges centered mainly on the establishment of a state of justice and law based on the building of the human according to the intellectual system conscious of the civilized history of this nation, both on the level of ideas and references or on the level of contradictions brought up by these references in the dialogue with history , The horizon of harmony between the past, present and future, and re-establishment of the identity of civilization, which was distorted by the large imports of state projects were the outcome of different civilized environments, and this is accompanied by the establishment of a political field institutionalized to absorb all the contradictions and For the sensitivities and the construction of an economic model based on the real economy producing wealth and upgrading the Qatari state into a strategic Arab and economic union capable of linking dependence..

الملخص العربي :-

أن رسم مسار افضل لمستقبل الاصلاح يقوم على ضمان اسس الحكومة الضامنة للاستقرار المؤسسي من خلال دعم مستويات الانفتاح الديمقراطي والمشاركة السياسية الفاعلة كونها الاساس في اي عملية تقويمية اصلاحية تجري حاضرا ومستقبلا على امل تمكين متطلبات وضرورات الادارة الرشيدة في الحكم من اجل التنمية المستدامة , فضلا عن تقويم مؤثرات العملية الاصلاحية لا دارة الحكم وصنع السياسات العامة والتحكم باداء عمل المؤسسات الحكومية كافة لتحسين جدوى فاعلية الانجاز على مستوى مؤسسات الدولة والمجتمع على حد سواء , ناهيك عن القدرة في تشكيل محتوى تنظيمي عملي قادر على محاكاة متطلبات وحاجات مستويات الادارة الرشيدة في مؤسسات العمل الحكومي المحلي والمركزي ضمن اطار مرن ضامن لتحقيق مستويات الانجاز على المدى المنظور.

المقدمة

تشكل نخب الفكر احد أبرز القواعد المؤثرة في التفاعلات السياسية سواء داخل الدول او على الصعيدين الاقليمي والدولي ، استناداً الى عدة منطلقات اساسية اولها : ان مصادر القوة النخبوية انتقلت من الادوات المادية الصلبة (العسكرية والثقافية والفكرية) ، والتي باتت تحظى بمكانة في البنى المجتمعية داخل الدول ، ثانيهما :ان تعقد الظاهرة السياسية وتداخل الفاعلين والعوامل المشكلة لها ، استدعى كل ذلك ادواراً مؤثرة لنخب فكرية يمكنها اعمال النظر في المعلومات وتفسير الاحداث والظواهر ، بغية ايجاد حلول الازمات ، وطرح رؤى لسياسات بديلة او مستقبلية جنباً الى جنب مع ممارسة عملية تنويرية لجمهور الرأي العام بما جعل هذه النخب بمنزلة عقول الحكومات .اما المنطلق الثالث فيتعلق بأن انتاج اقتراحات وافكار من نخب الفكر لتوجيه او صنع السياسات تحول في عالمنا المعاصر الى عملية تفاعلية واسعة ، ترصد لها التحولات الرسمية ويشارك فيها الفاعلون سواء كانوا افراداً ام جماعات ام قطاعا خاصاً ام حكومات كمراكز التفكير والبحث والمؤسسات الجامعية والاكادمية وغيرها وتطرح تلك العملية تدفقات من الافكار والاستشارات المؤثرة بشكل مباشر وغير مباشر في سياسات الدول حتى صارت صناعة متكاملة للمشورة [1].وهذا ما أكد عليه (جيمس ماكجريجور) حينما قال : (ان القيادة هي عملية تبادلية تعمل على تعبئة الموارد السياسية والاقتصادية المختلفة في اطار المنافسة والصراع من اجل تحقيق الاهداف التي يريدها القادة وحدهم او تحقيق اهداف مشتركة بين القادة ومؤيديهم).من هذا المنطلق فأن عملية الاصلاح السياسي تقوم بدور تقويمي للوضع السياسي العام في عملية التحول من حكم الادارة الشمولية الى الحكم الديمقراطي وبحسب المعايير التي حددتها المنظمات الدولية والاقليمية والمحلية المعنية بالموضوع . وعليه فقد تم تقسيم البحث الى خمسة محاور اساسية:

اولاً: في معنى الاصلاح والاصلاح السياسي .

ثانياً: متطلبات الاصلاح .

ثالثاً: الانفتاح على الاصلاح .

رابعا: تقويم مستقبل الاصلاح في ادارة الحكم .

ثم ينتهي البحث بخاتمة واستنتاجات .

اولاً: في معنى الاصلاح والاصلاح السياسي :

يعني الاصلاح ، اجراء تعديل ينصب على البنى القائمة ذاتها بتبديلها او تبديل بعض مكوناتها لضمان تطورها وقدرتها على الاستجابة لاوضاع وحاجات مستجدة او قد يرمي الى اعادة انتاجها بصورة جديدة في شروط متغييرة بما في ذلك ازالة المثالب المعيقة لمصلحة الفاعل

الايجابي والتقدم. وعرفت موسوعة السياسة الاصلاح بانه "" تعديل او تطور غير جذري في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية دون مساس بأسسها، والاصلاح خلافا للثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس النظام ، أنه اشبه ما يكون بأقامة دعائم الخشب التي تحاول منع انهيار المباني المتداعية ، ويستعمل عادة للحيلولة دون الثورة او لتأخيرها [2]وعليه، فان من خصائص الحكم الصالح بناء صيغة حكم مستقرة وتوافر استقرار سياسي وسلم اهلي والقدرة على بناء مؤسسات المجتمع المدني وادامة التحديث والاصلاح من دون اللجوء الى العنف ومن دون تهديد الاستقرار الامني والسياسي ، لمعنى توافر نوع من التوافق بين الاطراف السياسية والقوى الاجتماعية –السياسية على قواعد تنظيم الحياة السياسية على أسس التسامي والتوافق ويحكمها الاطار الدستوري وعمل المؤسسات ، فضلاً عن ضرورة توافر القدرة على الادارة الاقتصادية – الاجتماعية العقلانية ذات البعد الاجتماعي في مسار العملية التنموية والمساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية[3].وعلى هذا الاساس , يتولى من يمارسون الحكم مستقبلا القيام بعملية البناء للدولة , الا أن ذلك مقترنا بالتنازل عن كل أوجه التسلط غير المبررة ديمقراطيا وبطيب خاطر , ويجب ان يعرفوا , ايضا ان هذا الامد يتطلب وجود ومعايشة او مشاركة قوى سياسية واجتماعية اخرى فاعلة في المجتمع , قادرة هي الاخرى على المساهمة والمشاركة في أتخاذ القرار (أيا كانت طبيعة هذا القرار) ,وقادرة على فرض وممارسة الديمقراطية والحفاظ عليها والحيلولة دون قيام اي نوع اخر من الحكم الفردي اللاديمقراطي , ومن الناحية المبدئية والواقعية ربما تثير ذلك حملة من التخوفات والتساؤلات ذات الطابع الحرج وهم يمارسون الحكم , غير ان الديمقراطية , بقدر ما هي ضرورة ومقوم لاي نظام سياسي عصري , يجب ان ينظر اليها لا من امكانية ممارستها بل من ضرورة ارساء أسسها واقرار الياتها والعمل بها بوصفها الاطار الضروري لتمكين الحكام والمعارضة معا من الشرعية الحقيقية التي تبرر حكمهم وممارستهم السياسية [4].وعليه فأن الاصلاح السياسي هو تقدم من حالة التخلف السياسي والدستوري الى حالة افضل هي دولة القانون , والتحديث السياسي . والنظام السياسي يقوى بالاصلاح السياسي ولا ينهار بل يبنى وهو ضرورة مهمة لبقاء النظام والدولة متماسكين موحدين في مواجهة الاخطار والضغوطات التي تواجههما . والاكثر من ذلك ان الاصلاح السياسي كونه تعبيرا سياسيا يتميز بأستهدافه جوانب معينة من النسق السياسي , فالسياسات الحكومية غالبا ما تكون عرضة للمطالبة بتغييرها لا سيما متى ما تغيرت الظروف المحلية بالمجتمع بكل اعضائه وعناصره , وستتعرض عليه تنظيم المؤسسات والبنى المدعمة لها , وبهذه الصفة يكون الاصلاح قد اتخذ شكل افعال ونشاطات استهدفت غالبا اعادة توجيه سياسات معينة وادخال بعض التجديدات على صعيد البنى والمؤسسات السياسية القائمة[5] .وعليه فأننا بحاجة ماسة للتأكيد على مصيرية مشروع الدولة على يد الكتلة التأريخية (على حد تعبير المنشد الايطالي اليساري المعروف (انطونيو غرامش) , لذا وعلى وفق لما ذهب اليه الكاتب العراقي (درويش العادلي) مستوفيا اراءه من التجربة العراقية الصعبة (فأن مشروع الدولة العراقية المدنية بعد التغيير رهن اثبات الكتلة التأريخية السياسية المدنية العراقية المتجردة من الولاءات الخاصة والطموحات الضيقة ,الكتلة التأريخية القادرة على توحيد رؤيتها للدولة وفلسفتها وهويتها ومشروعها , والمنبعثة لاعادة انتاج الذاكرة التاريخية (الدينية والمذهبية والقومية والسياسية) بشكل توظيفي بناء , والمؤهلة اداءا لتجاوز التناقضات والنشوزات الراهنة التي خلفتها عهود الاستبداد وتداعيات الفوضى والانقسام والقادرة على توظيف اللحظة التأريخية المناسبة لتبني مرتسمات نوعية للمدنية والتنمية والتطوير [6] .

وعلى هذا الاساس , فأن هناك ثلاثة امور مهمة يجب ان نضعها في اعتبارنا ونحن نتحدث عن الاصلاح وهي :

١– تشريح وتفكيك مؤسسة الفساد القائمة واعتبارها عدو الاصلاح , ثم البدء بمحاربتها .

٢– أطلاق الحريات العامة في دولنا وتحقيق الديمقراطية .

٣– البدء بالاصلاح السياسي وجعله محور الاصلاح الشامل .

اما عن انماط الاصلاح فهي :

١– اما ان يكون الاصلاح شاملاً.

٢– او ربما يقتصر على حقل واحد او اكثر من حقول النشاط الاجتماعي فيصبح عندها القول باصلاح اقتصادي واخر اداري وثالث سياسي ورابع ديني او قضائي او ثقافي وهكذا[7].

وعليه ،يكشف هذا الواقع عن انقسام اجتماعي حاد وضعف الاساس المشترك للممارسة السياسية خلال الجماعات المختلفة . حيث ان ما يمنح هذه العوامل السلبية قدرة تأثير اشد في مستقبل السياسة في البلد هو ان تكريس الارتياب ومفهوم المكونات على مستوى الخطاب السياسي والترتيبات المؤسساتية ما بعد نيسان /ابريل ٢٠٠٣ ساهم في صناعة المزيد من المسافات العازلة ، كجمهور وافراد عاديين ، وفي الحصيلة اضعف كثيراً من الاواصر العراقية –العراقية العابرة للطوائف والاعراف التي تألفت تدريجياً على مدى السبعين عاماً السابقة من حياة الدولة

العراقية او ما يطلق عليه عالم الاجتماع السياسي الامريكي (مارتن سيمور ليبست) تسمية (التشابك الانتمائي) الذي يؤدي وجوده الى ربط الافراد والمجاميع ايجابياً بحزمة مصالح وانتماءات ، لتقوم هذه بدورها بتخفيف حس التطرف الذي ينشأ عن انعزال بعض المجاميع عن بعض[8].وعلى هذا الاساس فأن الحركات الاجتماعية والاحتجاجات تظهر داخل انساق الدولة وتستهدف في الغالب سلطات الدولة التي تعمل على احداث التغييرات والاصلاحات التي تجيب عن مطالب المحتجين , فبامكان المحتجين احيانا ان يتحدوا المؤسسات التي لا تنتمي الى الدولة مثل ادارات الجامعات او المنظمات الدينية , ولكن الاغلبية العظمى من الاحتجاجات الاجتماعية والحركات الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين , جعلت الدولة هدفا , ومن هذا المنطلق فأن الحركات الاجتماعية لا تشكل كيانات مستقلة تناوئ الدولة من الخارج , لكنها جزء من عملية سياسية تفاعلية بين الدولة والمجتمع وتتحدد هذه العملية وتتغير مضامينها وفقا لما تتمتع به الدولة من قدرة علىتنفيذ مبادئ العدالة والمساواة والمواطنة والحماية والاستجابة لمطالب وحاجات المواطنين[9].وعلى هذا الاساس يقول (ليبست) ((عندما تعمل البنية الاجتماعية على نحو يعزل المجاميع او الافراد الذين يحملون رؤية سياسية واحدة عن الاتصال باولئك الذين يحملون رؤى سياسية مختلفة يميل الافراد او الجماعات المعزولة الى دعم المتطرفين السياسين)) ويضيف ان قوة (التشابك الانتمائي) تؤدي دورا مهما في تخفيف النزاعات في الانظمة الديمقراطية وتعميق السلم الاهلي : (تشير الادلة المتوافرة الى ان فرص بناء ديمقراطية مستقرة تزداد طرديا بأزدياد التداخل والتنوع في الانتماءات السياسية للجماعات والافراد , ان ادراك نسبة كبيرة من السكان ان ولاءاتها تتوزع بين قوى متضاربة ينعكس ايجابيا على احساس اعضاء هذه النسبة السكانية ان لهم مصلحة في تخفيف حدة الصراع السياسي [10].

ثانيا : متطلبات الاصلاح :

يتطلب نجاح التغيير , ان يكون من الداخل مع العمل على شرحه بشكل تفصيلي قبل البدء في تنفيذه , وتوضيح الفوائد المرجوة منه بحيث يشمل التغيير اصلاح الفساد الحاصل في الادارة بمعنى البدء في تغيير القيادات المعوقة للاصلاح والاهتمام بالقيادات التي تضمن مبادئ الادارة الرشيدة . وتعد الاستدامة عملية مجتمعية تحتاج الى دعم كل الاطراف الحكومية وغير الحكومية مع ضمان حق الشعوب في الديمقراطية ليكون نهجا مستداما في تحقيق مطالب وحاجات جميع فئات المجتمع مما يستلزم تفعيل رأس المال الاجتماعي وتمكين العلاقات الاجتماعية وتوطيد الثقة بين فواعل هذه العلاقات داخل المجتمع نفسه[11] .

وعليه فأن لا سلطة بدون قدرة , فهي موجب اخراجها من الامكان الى العيان , ولما كان ذلك كذلك , فأنه كلما ارتبطت القدرة بالارادة السياسية للحاكم , الا وانعكس ذلك على قيمتها فتصير (جذابة ومخيفة , عالية وغير مستقرة) مسببة للارتياح والرضا ومثيرة للانزعاج واللقمة , انها قيمة ساحرة بما تمنعه وما تأخذه , وخصوصا لما تحل الرغبة في توسيع القدرة الفردية محل الشرعية الجماعية لها , مما قد يجعلنا نعاين (تخبطا لا عقلانيا) , في الحياة السياسية , وقد احتفظ لنا التأريخ ببعض الحكايا من هذا القبيل , ولربما كتاب ريجيس دوبري في نقد العقل السياسي , وقد حاول الاشارة في هذا المضمار , فقد اراد دوبريه في ضوء تجربة سياسية ثورية فاشلة تصفية الحساب مع وعيه الايديولوجي الماركسي ,فأ خضع الايديولوجية لنقد جذري اوصله الى طرح السؤال عن طبيعة الحياة السياسية في ذاتها لا كما تصورها الايديولوجية , وبالاخص الايديولوجية الماركسية الشيوعية [12] .

وفي العلاقة بين الدولة من جهة والمجتمع المدني من جهة اخرى , هناك حالتان اساسيتان لا يمكن القفز فوقهما , وتتلخصان في امكان ان يكون المجتمع المدني مساندا للدولة او معارضا لها , ففي الحالة الاولى , تمثل المجتمع المدني مصدر الشرعية عبر مشاركة منظماته وفئاته الاجتماعية المختلفة في صنع القرار , اما الحالة الثانية التي تتصدى الدولة بجهازها ومؤسساتها العميقة لكل اشكال الاضطراب والثورة . تبدو الدولة وكان المجتمع هو الذي وجد من اجلها لا العكس , حيث تلاحقت التجمعات والتنظيمات المدنية بشتى وسائل الرقابة والقرارات التي تأخذ في النهاية صيغة حقوقية شرعية هي القوانين والاوامر . وبهذا المعنى اداة تنظيم تنطوي على ثنائية السلطة والجهاز بمعنى تداخل وتفاعل الدولة والمجتمع المدني عبر توافقها تارة وعبر تعارضهما تارة اخرى , فالدولة تنظم تعاملات الافراد من خلال القوانين والقواعد , كما ان المصالح الخاصة يمكن ان تخترق نظام الدولة وتحتل وظائف معينة فيها[13] . وعليه ليس صعبا بالطبع استنتاج ان النخب العراقية على مدى عقد ونصف العقد تقريبا , لم تظهر في سلوكها السياسي ايا من شروط النجاح الاساسية , كما يشهد على ذلك اداؤها الذي افتقر الى التعاون الذي يؤكده ليبهارت كثيرا , فيقول (تقوم الديمقراطية التوافقية على افتراض اولي واساسي لنجاحها لا يرتبط برغبة النخب في التعاون فحسب , بل ايضا بقدرتها على حل المشكلات السياسية في بلدانها , لدى المجتمعات المفتتة ميل نحو الجمود الذي تكون السياسات التوافقية مصممة لتجنبه , مع ذلك فأن صناعة القرار التي تتطلب استيعاب بعض المجاميع لبعض هي عملية صعبة , ولذلك فالديمقراطيات التوافقية مهددة

دائما بقدر معين من الجمود) . وعليه يصبح واضحا ان النظام الديمقراطي التوافقي العراقي فشل فشلا ذريعا , اذ يبدو هذا النظام عاجزا تماما عن اتخاذ القرارات المهمة التي ترسخ الاليات المفضية الى حل المشكلات وامتصاص الازمات , كما في العجز البرلماني مثلا عن تشريع قوانين مهمة نص عليها الدستور , توفر مثل هذه الاليات كتلك المتعلقة بتأليف المحكمة الاتحادية ومجلس الاتحاد وقانون النفط والغاز , وغيرها كثير [14].

ويعني ذلك ان متطلبات الاصلاح والتنمية خلال المرحلة القادمة لن تكون خيارا وانما ضرورة بسبب التطور التقني وتأثير التحديث والتنمية المستدامة في المجتمعات كافة , مما يجعلها امام خيارات عدة متباينة احيانا وغير متوازنة احيانا اخرى , ليجري العمل في مرحلة لاحقة على جعل الدولة والمجتمع في ان واحد مستقرين من الناحية السياسية والاجتماعية لكونهما منتظمين في مؤسسات وبنى هيكلية تنظيمية متناسقة ضمن اطر مؤسسية ومتداخلة في عمليات تفاعلية مترابطة فيما بينها انساقها الرئيسية والفرعية على حد سواء . ويرى (كي جونسون) أن عدم الاستقرار السياسي يحدث عندما تكون المؤسسات السياسية في مجتمع ما غير فاعلة وغير قادرة ايضا على ارضاء متطلبات وحاجات افراده وطموحاتهم , بمعنى صيرورة حالة من النفور السياسي في ظل انعدام قدرة النظام السياسي على اجراء تحولات تنموية سياسية واجتماعية تضمن استيعاب نتائج اي تحول او حراك مهما كان نوعه , فضلا عن عدم التيقن من ردود الافعال في حالة حدوث اي تغيير سياسي مفاجئ . وعليه يمكننا القول هنا ان مسألة الاستقرار نسبيه ويتناسب ذلك طرديا مع مدى ارجحية متغيرات فواعل الاستقرار على متغيرات الفواعل الدافعة نحو النقيض منه [15].

ويعد الفساد السياسي واحد من ابرز التحديات التي تواجه عملية البناء في العراق , والذي استشرى بطريقة اثرت في بناء المجتمع السياسي وارتبط بشكل عضوي بظهور الدولة التسلطية التي تمارس الاحتكار الاعمى والفعال لمصادر الثروة والقوة للنخبة الحاكمة سواء كانت هذه النخبة عائلة او حزب شمولي مهيمن او طائفة ادعت لنفسها انها حاملة راية العصرنة السياسية او العلمنة او الاثنين معا او العسكرة حيث ان الفساد شديد اللصوق بغياب كل اشكال المشاركة السياسية للمواطنين . وهو يعكس ايضا مدى غياب المؤسسات السياسية التفاعلية للدولة كأحدى مرتكزات الديمقراطية , وهو يعني الكسب غير المشروع اثناء العمل السياسي الذي يقود مراكمة الثورات والانتقال السريع من الفقر الى الثراء ومن عمل الى اخر من جانب الفئات الحاكمة وبواطنها [16].

وعليه فأن تقنين السلطة وفقا لقواعد عقلانية يعمل على تنظيم المجتمع انطلاقا من مبدأ شرعية السلطة . فهي بوصفها الجهاز الذي يشرف على تقنين القوة المشروعة (الاكراه) . فأنها تخضع للقواعد القانونية نفسها التي يخضع لها المجتمع بوصفها عنصرا في الجماعة , وهنا فحسب تصبح السلطة في وعي جهازها ووعي الجماعة تنظيما او جهازا لحماية الحقوق والحريات ولحماية المجتمع من الاضطراب ويصبح الاكراه وسيلة قانونية لتحقيق تلك الحماية , وبذلك تجد السلطة العقلانية – القانونية مصدر شرعيتها في مدى تمسكها بالقواعد القانونية التي يحتكم اليها المجتمع[17].

وعليه فأن افتقار المجتمع العراقي الى نموذج من الحكم السياسي القادر على بلورة حد ادنى من الارادة المجتمعية والتعبير عن المصالح المتعددة والمتباينة للمجتمع والعمل على تقنينها وتوفير الاطار المناسب للتوفيق بينها , ادى الى ضعف النضج السياسي بسبب عدم انتهاج العراقيين للسلوك الديمقراطي , حيث ان لترسبات الاستبداد السياسي الدور الكبير في التأثير على المجتمع العراقي وكان اثرها سلبيا بشكل زرع حالة الخوف الشديد من السلطة السياسية القائمة والتي لم تسعى في حينها الى بناء مواطن حر يملك الارادة الحقيقة في التعبير وابداء الرأي وبذلك تكرست ثقافة الاستبداد التي تبرر احتكار السلطة من قبل الحاكم وخضوع المجتمع له [18].

ثالثاً: احتواء الاصلاح والتحديث :

يعد ايجاد صيغة توفيقية بين السلطة السياسية وقوى المجتمع المدني ومؤسساته مسألة في غاية الضرورة ، بمعنى قبول الدولة او السلطة السياسية لفكرة الاصلاح ولعملية تدريجية للاصلاح السياسي والاجتماعي يغلب عليها الطابع السلمي احيانا والضغوط والمواجهة والتحدي احيانا اخرى . وقد اطلق بعض الباحثين تسميات عديدة على هذا النوع من الليبرالية والاصلاح فسميت ((عملية الديمقرطة الدفاعية والتسلطية الملبرلة)) وذلك في سياق ادراك كل من في السلطة والمعارضة عدم امكانية نفي احداهما للاخر أو اقصائه . وعلى ذلك وجب العمل وفق أليات توفيقية ترجح منهج الحوار المبني على درجة من التفاهم وتقسيم المسؤوليات[19]وهنا لا بد من الاشارة الى مسألة مهمة ملموسة الا وهي طبيعة الثقافة السياسية العراقية التي تعتمد الانقلابية والثورة لا الحوار بوصفها وسيلة لتغيير الوضع القائم ويعود بسبب ذلك الى حقيقة ان هذه الثقافة قد نهلت من منبعين هما : الفكر الاشتراكي الماركسي والفكر التنويري الاسلامي الذي ارسى قواعده عدد من دعاة الاصلاح مثل جمال

الدين الافغاني ومحمد عبده وغيرهم . لذا فأن العقبات التي وقفت حائلا امام تبلور الثقافة السياسية العراقية الى ثقافة مشاركة وامام تشكيل هوية وطنية مشتركة كانت من الاسباب التي ادت الى شيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق طوال هذه الحقبة بسبب قلة دعم معظم العراقيين للسلطة والتشكيك في شرعيتها [20].

لكن هذا لا يمنع من حقيقة لجوء الحكومات الى اشاعة نمط من الثقافة ينسجم مع ايديولوجيتها السياسية الحكومية متخذة شعارات عدة لتسويغ ثقافتها مثل الحفاظ على الوحدة الوطنية مما يسمح لها بتضييق هامش الحريات العامة وممارسة القمع والتعسف ضد الثقافات الفرعية الاخرى الامر الذي يفاقم الوضع الداخلي سواء من خلال تنامي مشاعر العداء والكراهية للحكومة واضعاف صلة المواطن بدولته , فالحكومات العراقية المتعاقبة التي حكمت العراق حتى ٢٠٠٣ كانت وارثة العقلية العثمانية المغتربة والانعزالية مما انعكس على اسلوب عملها وتعاملها الذي تميز تقوقعها وزيادة مخاوفها والذي عبرت عنه من خلال استخدام العنف والاقصاء ضد الشعب العراقي , وشن الحروب الخارجية ضد جيران العراق [21].

وعليه فأن عملية التحديث الاجتماعي والاصلاح السياسي هنا , تقضي من دون شك الى بروز قوى اقتصادية واجتماعية جديدة , وتطرح مطالب جديدة يمكن ان تكون سياسية واجتماعية وثقافية , وهذه بدورها تتطلب اطراً مؤسسية فاعلة لها القدرة على استيعاب هذه المطالب وتبويبها وايصالها الى صانع القرار او السلطة السياسية , والنتيجة المهمة المترتبة على ذلك تتمثل في ان هذه الاطر المؤسسية عند تمتعها بدرجة من الفاعلية والقدرة على التكيف تلعب دورا مهما لصالح النظام السياسي. ولا سيما انها تقدم له المساعدة ليتمكن من التحرير من مخاوف الشروع الحقيقي بالتنمية السياسية والاصلاح وادارة عملية التحديث بمرونة [22].

وللحكومة العراقية دورا اساس في اعادة لحمة الهوية الوطنية من خلال المحور الوظيفي في كونها ضامنة للامن الذي يصح ان يكون الارضية الاساس لفعل البناء في المرحلة الراهنة , فغياب الدولة ودورها الامني في المرحلة السابقة وغياب الاحساس بالأمان كان دائما العنصر الاساسي في تحفيز التناقضات , ومع وجود هذه الارضية المتنامية والمحسوسة بشكل حدي على مستوى المواطن واحساسه وانعكاس ذلك على سلوكه تبقى للحكومة مهام لا بد من القيام بها :

١- السير الجدي نحو المصالحة وما نعنيه بالجدي هو ان تكون مؤسسة الحكومة المبادر الاول في طرح مشاريع التقارب ورفع حالات التميز بكل اشكالها وان تكون الحكومة داعمة لمبادرات الاطراف السياسية الاخرى المشتركة في العملية السياسية واستيعاب غير المشتركة ومحاورتها , وتلك المهمة مع صعوبتها وتعقيدها بسبب انعدام الثقة بين الاطراف السياسية والشك المتبادل في نوايا الاخرين الا انها غير مستحيلة .

٢- تأكيد الخطاب السياسي الوطني الجامع من قبل الحكومة بألاتجاه الجمعي ونبذ الخطابات ذات المسار الطائفي .

٣- العمل على توجيه الانظار الى المستقبل بسياقات عملية كالشروع في مرحلة اعادة الاعمار , تلك المهمة من شأنها ان تقلل الشكوك المتبادلة بين الاطراف على خلفية النظر الى الماضي وما يثيره من نزاعات استعداء وثأر وانتقام [23].

وقد مر المجتمع العراقي لسنوات عجاف بسبب مركزية السلطة وشموليتها خلال المرحلة التي سبقت عام ٢٠٠٣ , وازدادت التحديات في ظل التحول السياسي الديمقراطي والمطالبة بتحقيق قدر مقبول من المشاركة السياسية الواعية في المجتمع . وفي الوقت نفسه سادت ملامح اللعبة الصفرية مع غياب الحلول الوسط وعدم الاتفاق على المبادئ الرئيسية والثوابت الوطنية والاعتماد على القوة لحل المشاكل وربما احتمالية سيطرة التفكير الشمولي من جديد وعودته وغياب التقاليد الديمقراطية الحقيقية مع تعدد مراكز السلطة التي تؤدي في هذه الحالة الى ظهور صراع بين الارادات السياسية الديمقراطية غير ناضجة ومتعثرة بمشكلات عديدة منها عدم الاتفاق على رؤى مشتركة في العمل السياسي حتى وان كان توافقيا والذي لم يتحقق بالاساس كما ان تنوع الارادات السياسية في المجتمع يعد مشروعا مهما في قيام الديمقراطية بحكم مشروعية حق التعبير المضمونة قانونا والمكرسة في قناعات واذهان الناس وهي التي تفضي للتعددية في الاراء المتباينة التي تبني الفكر وتوسع افاقه . والديمقراطية التنافسية تقدم لجميع القوى السياسية المتضادة والمتنافسة حلا مرضيا يتفادى العرقلة في مسيرة الحكم عبر اقناع الاقلية بالخضوع للاكثرية رغم عدم اقتناعها به في احوال كثيرة لتجري العملية الديمقراطية على وفق معادلة التعدد والتنوع بين الارادات السياسية المحركة للمشاركة السياسية بين الاطراف السياسية والاجتماعية كونها الضامن الحقيقي لها [24].

وهذا بدوره يتطلب من القائمين على السلطة في العراق بالضرورة ادخال عنصر الحرية في معادلة البناء المؤسسي المنشود للدولة فلا مهرب اذا للحرية من العودة الى حقيقة الدولة وواقعها . وعليه كيف يستطيع الفكر السياسي العراقي في المستقبل المنظور – سلطة معارضته – من اقامة هذه المعادلة الدقيقة والصعبة في الواقع الفعلي في ضل الاشكالية التأريخية الراهنة بين الضرورتين الديمقراطية والدولة لغرض بناء

مجتمع سياسي شرعي في المستقبل يرتكز على مسألتين اساسيتين هما: المشاركة والتوازن . تقوم قاعدة المشاركة ويقصد بهذه القاعدة ان السلطة تصبح تعبيرا عن ارادة مشتركة بين كافة القوى في المجتمع , سواء كان ذلك يتعلق بوجودها , حيث يتم تشكيلها بناء على هذه الارادة وتمثيلها , او تعلق بحركتها وممارستها , حيث تسهم القوى المختلفة في عملية صنع السياسة العامة بشكل او بأخر , وبدرجة او بأخرى [25].

وهنا تجدر الاشارة الى مسألة مهمة الا وهي المعضلة التي يواجهها صانع السلام اثناء التفاوض للوصول الى السلام بعد حرب من الفضائع تتطلب معالجة تحقيق العدالة الى جانب السلام . وربما الموازنة بين العدالة والسلام . وتكمن المعضلة في كيفية التوفيق بين محاسبة اولئك الذين لديهم اكبر سلطة لوقف الحرب على جرائمهم وتقديمهم للعدالة وفرض استمرار التوسط والمفاوضات لتحقيق السلام . وقد تبدو هذه العملية التي يجب ان توازي بين الدفاع عن العدالة وحقوق الانسان وتحقيق السلام شبه مستحيلة . وعليه فمن الصعب ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الانسان في وقت يسعى فيه الوسطاء الى تحقيق السلام قبل العدالة . ولذا فأن لكل مجتمع خصوصيته في التوفيق بين العدالة والسلام . لذالك لا بد من اشراك ذوي الضحايا والمجتمع المدني في محادثات السلام كخطوة عملية يمكن ان تساعد على الوصول الى السلام مع تحقيق حد ادنى من العدالة يحضى بموافقة اطراف الصراع [26].

اما القاعدة الثانية فهي قاعدة التوازن فأنه يمكن النظر اليها من زاويتين , هما :

اولا : التوازن كتعبير عن الحل الوسط , او نقطة الوسط بين طرفين او اكثر

ثانيا : التوازن كتعبير عن حالة التفاعل بين طرفين واكثر في اتجاه هدف مشترك , وحجب قاعدة هي اشبه ما تكون قاعدة تقسيم العمل المنظم والمنسق .ولبحث اهمية هذه القاعدة وتكيفاتها بالنسبة لموضوع السلطة , فأنه لا بد ان ننظر للسلطة من ناحيتين هما :

١ – السلطة كتعبير عن حل وسط , حيث تأتي كتوفيق بين بعض القوى او الشروط في محاولة لاخذ بعض العناصر من هذه وبعض العناصر من تلك وتقديم صياغة وسطية .

٢ – السلطة كتعبير عن تفاعل بين القوى والشروط المختلفة المؤثرة في المجال السياسي او الواقعيه [27].

وعليه , وبعد من تقدم لا بد من مشروع سياسي وطني يعمل على دعم مسيرة التحول الديمقراطي للحفاظ على بعض المكتسبات السياسية المتحققة من جانب ولتلافي الاحتقانات السياسية التي انتابت العمل السياسي في العراق خلال المرحلة الراهنة من جانب اخر لا سيما وان الاعتماد على المحاصصة الطائفية والتوافقات السياسية ومن ثم الشراكة من اجل توزيع المسؤوليات لارضاء جميع الاطراف السياسية قد الحق الضرر بالتجربة السياسية الديمقراطية . لذا ينبغي تجاوز هذه الحالة من خلال ايجاد البديل عبر أبرام عقد اجتماعي – سياسي جديد بين النظام السياسي والمواطن مع الاخذ بنظر الاعتبار الاتي :

١– الدولة تتخلى عن فكرة السلطة المطلقة وتبتعد عن التدخل المباشر في كافة الانشطة السياسية والمجتمعية مهما كانت المبررات الايديولوجية بحكم التحول الديمقراطي الذي حدث في البلاد .

٢– بناء مجتمع منجز ومبادر تبنى فيه شخصية المواطن على اساس نمط جديد من التنشئة الاجتماعية – السياسية يعزز مشاعر المسؤولية ازاء الاخر ويحترم رؤيته .

٣– بناء مؤسسات مجتمع مدني رصينة وفاعلة تكون وسيطا بين السلطة والمجتمع .

٤ – احترام القوانين وتنفيذها من خلال جعلها مرنة اثناء التطبيق .

وعليه , فأن الخيار الديمقراطي هو جزء من المشروع السياسي الوطني الذي يفترض تشجيع ودعم التعددية السياسية والمجتمعية بغية تعزيز الوحدة الوطنية العراقية والانطلاق من ثوابت وطنية لتتمكن الحكومة من التقريب بين مختلف الكيانات السياسية / والقوى الاجتماعية المختلفة وتحقيق الاندماج الاجتماعي لتعزيز مشاريع الاصلاح واحتوائه ضمن عملية سياسية ديمقراطية حقيقية تحترم التداول السلمي للسلطة بين جميع مكونات المجتمع [28].

رابعا : تقويم مستقبل الاصلاح في ادارة الحكم :

يقول الكاتب الامريكي (توماس فريدمان) ان جوهر الديمقراطية هو مداورة للسلطة سلميا مع ضمان حقوق الاقلية في ظل حكم الاغلبية , بمعنى الاصلاح , وبناء الدولة المدنية الحديثة وعادة انتاج نموذج تنمية مستدامة في ظل التقدم العلمي والحضاري الحاصل في عصر المعلوماتية الراهنة وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وما سواها كونها المطلب الحقيقي الذي فرضته ارادة الامم والشعوب وواقع المرحلة الجديدة الراهنة , لان الاخيرة تشهد اتساع في حجم الفجوات كتحالف الطبقات التي باتت ابرز صفات الجيل الجديد بسبب قدرته

على الفعل الثوري , لكن اتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء , اصبح امام حراك مجتمعي يتطلب اعادة صيرورة نظام سياسي جديد يحاول ان يخرج من تناقضات المراحل السابقة للبدء في عملية تنمية مجتمعية واقتصادية شاملة [29].

ان هشاشة بناء الدولة (السلطة القطرية) تجعلها عرضة سائغة لضغوط الخارج وتفسخ الداخل , ثم ان مضاعفات التجزئة عنت وتعني انعدام قدرة بناء تقدم منعزل لمنفرد قطر , بل وانصياعه لشرائط منظومات الرأسمالية الغربية . وبذالك تسببت مفاعيل الهيمنة والتجزئة ونواتج (الذاتيات) باحتجاز التطور المجتمعي عن ان يصعد من الرابط الاهلي الى الوشيجة الشعبية , وادى ذلك الى انفجار مجتمعات دوهمت من قوى الهيمنة وتهشم بنيانها وتشظيه [30].ومن جانب اخر , فطالما تحدث المثقفون والفلاسفة عن ان المعرفة سلطة , وقدمت مدرسة ((الواقعية التقليدية)) في العلاقات الدولية تصورا موسعا حول ركائز قوة الدولة وما لهذه الركائز من تأثير في رسم اتجاهات ومسارات الاصلاح , وجاءت قضايا البيئة لتقدم برهانا عمليا على ما للمعرفة من سلطات , بل وتضفي عليه بعدا دوليا من خلال ما تسمى (الجماعات المعرفية) وهي مجموعة الخبراء التي تتخطى اهتماماتهم وانشطتهم حدود القوميات وتنحاز الى المعرفة وتعلى من دورها دون النظر الى دولة او مجتمع بعينه ويجمع بين افرادها فهم مشترك لقضية او مشكلة او استجابات سياسية مفضلة [31].وعليه , يبدو أن استحالة احاطة الحكام بصروح المعرفة والعلم , دفعت (ندماء الحكام) و(خبراء الحكم) الى اكتشاف مخرج هيئات الاستشارة سواء وجدت تعبيرها في افراد مقربين من الحكام او في مؤسسات محكومة بقوانين خاصة , تفوض لها سلطة اتخاذ القرارات في ميدان خاص بعينه .وفي مجمل هذه الحالات يمسي (الانصات لصوت العقل) واجب من واجبات المتدخل في سياسة . فكما ان ((العقل الطبي)) لا يباشر عملية الا اذا خبر علوم الطب والصحة , فأن (العقل السياسي مضطر بدوره الى التوسع لكي يتعامل مع هذه الموضوعات بما يلزم للاحاطة بالظاهرة السياسية احاطة شاملة وهو مضطر الى ذلك بدرجة اشد عندما يكون فاعلا سياسيا في موقع السلطة[32].وعلى هذا الاساس فأن اقتران العقل السياسي بالعقل المعرفي هو السبب في نجاح الاصلاح والتنمية في بلدان عديدة ومثال ذلك سنغافورة التي حققت طفرة اقتصادية ينظر اليها العالم (النامي والمتقدم) نظرة اعجاب وتقدير , حيث ان الطموح والقلق هما سر نجاح الدولة اذا استغل قادتها بأستمرار القلق لحض المواطنين على تبني التغييرات التي يسعون اليها بدلا من رفضها , كما ان المؤسسات الحكومية تجذب وتوظف المع المواطنين , وتدفع رواتب تعادل تلك التي يدفعها القطاع الخاص لموظفيه فضلا عن القوانين الصارمة التي تقلل من فرص الفساد بالدولة . بمعنى اخر , ان سبب صعود سنغافورة كفاعل دولي مؤثر هو براعة القيادة التي تدير شؤون البلاد بعد الاستقلال في تنظيم وادارة الشعب لتحقيق النمو الاقتصادي وحثهم على العمل الدؤوب لتحقيق ذلك , فضلا عن اتباع المسؤولون بالدولة الوليدة نهجا عمليا للتنمية الاقتصادية بدلا من اتباع اي من الايديولوجيات السياسية والاقتصادية التي كانت منتشرة في وقت استقلال سنغافورة . بعيدا عن سياساتها لتوسيع مصالحها الاقتصادية , فأن سنغافورة لا تتبنى سياسة تدخلية في شؤون الدول الاخرى , فهي لا ترغب في استنزاف مواردها في الحروب, حيث انها تمتلك جيشا صغيرا لكنه مدرب ومجهز جيدا وقادر على ردع اي عدوان مباشر او غير مباشر ضد الدولة , حيث تخصص له ربع انفاقها الحكومي [33].وعليه , لا شك ان اشياء كثيرة تحتاج الى تغير في عراق اليوم من اجل ان يخرج من نفقه الطويل المظلم ويصبح دولة وطنية قابلة للحياة والنجاح والازدهار [34].

ومن ابرز واهم هذه الاشياء الفصل بين الدين والسياسة بمعنى ابتعاد رجال الدين عن اتخاذ مواقف سياسية في السياق العالم , لكن عموما يتأسس ذلك على افتراضين رئيسين :

الاول : هو ان المصلحة العامة هي القيمة الاساسية في المجتمع التي ينبغي ان يخضع لها الجميع وان الدفاع عنها التزام اخلاقي وقانوني ووطني .

اما الافتراض الثاني : هو ان الدولة بوصفها ممثلة شرعية عن الشعب وحامية مصالحه هي المسؤولة عن تقرير المصلحة العامة والحفاظ عليها [35].

وعليه لرسم مستقبل افضل ينبغي ان يكون هناك قراءة نقدية لمختلف الازمات التي يعيشها الانسان العربي ابتداءا من اسبابها وانتهاءا بالحلول الممكنة لتجاوزها من خلال طرح لثلاثة حكم اساسية ومهمة الوجود , يتعلق الاول منها بالموقف من الانسان الذي يشكل القيمة الاصلية في الوجود مع ما يتطلب ذلك من نضال دائم من اجل صون حريته وحقوقه وكرامته وعيشه الكريم وتجريده من كل انواع العبوديات . اما الثاني يؤكد ان النضال من اجل تحقيق الامر الاول انما يقوم بصيغ ووسائل عديدة من اجل رفع الظلم والقهر والاستبعاد والاستغلال عن الانسان , سواء في القوانين التعسفية التي تصيغها الانظمة السياسية بانواعها المختلفة او قوى الاستبداد في السلطة من اجل تعزيز هيمنتها على الدولة

والمجتمع ام في النماذج الهجينة التي تستخدم الدين وتسيئ اليه في الوقت ذاته مثل التنظيمات المتطرفة التي تسعى الى نشر الفوضى وممارسة شريعة الغاب . ويتمثل الامر الثالث بالنضال الدائم لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في مختلف صيغتها الواقعية [36].

مما تقدم , فأن رسم مسار افضل لمستقبل الاصلاح يقوم على ضمان اسس الحكومة الضامنة للاستقرار المؤسسي من خلال دعم مستويات الانفتاح الديمقراطي والمشاركة السياسية الفاعلة كونها الاساس في اي عملية تقويمية اصلاحية تجري حاضرا ومستقبلا على امل تمكين متطلبات وضرورات الادارة الرشيدة في الحكم من اجل التنمية المستدامة , فضلا عن تقويم مؤثرات العملية الاصلاحية لادارة الحكم وصنع السياسات العامة والتحكم باداء عمل المؤسسات الحكومية كافة لتحسين جدوى فاعلية الانجاز على مستوى مؤسسات الدولة والمجتمع على حد سواء , ناهيك عن القدرة في تشكيل محتوى تنظيمي عملي قادر على محاكاة متطلبات وحاجات مستويات الادارة الرشيدة في مؤسسات العمل الحكومي المحلي والمركزي ضمن اطار مرن ضامن لتحقيق مستويات الانجاز على المدى المنظور [37].

وعلى هذا الاساس عدت المواطنة بوصفها فكرة اجتماعية وقانونية وسياسية يصعب من دونها تطور المجتمع الانساني والرقي بالدول الى العدل والمساواة وسيادة القانون . وهي مطلب مشروع وممكن عن طريق اشراك المواطنين بالحكم بصورة ديمقراطية وضمان حقوقهم وواجباتهم على قدر المساواة . ويتطلب ذلك نشر ثقافة المواطنة والديمقراطية لممارسة حقوق المواطنة من خلال بناء قواعد قانونية تضمن حقوق المواطنة السياسية والقانونية الى جانب وجود الية لرصد اي انتهاكات لحقوق المواطنة والتصدي لها , على ان تحقيق المواطنة لا يرتكز على التعاقد فحسب , بل يتطلب وجود مقومات عديدة من ابرزها ((وجود دولة مدنية ديمقراطية)) في جوهرها اذ يصعب الحديث عن المواطنة في اطار دولة استبدادية تؤسس لمجتمع الرعاية ولا مجال للتعاقد فيها او دولة دينية تستند الى المشروعية الدينية [38].

الخاتمة

مما تقدم ،نتوصل الى مجموعة من التوصيات والاستنتاجات كقواعد اساسية للأصلاح والتحديث يمكن تحديدها بالاتي :

١- ضرورة تأسيس قاعدة اجماع بشأن ما يجب اصلاحه وتعديله ، وما يجب المحافظة عليه وتعزيزه.

٢- اي عمل اصلاحي او تحديثي ليس نظرية مسطرة على الورق ، يقدر ما هو جهد يحتاج الى حوامل انسانية تكون قادرة على جعله امرا يوميا وللجميع وهذا العمل يكون مسنودا بدعم الاغلبية وقادرا على استيعاب كل القوى الاجتماعية.

٣- ضرورة فهم ومتابعة المتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة والفاعلة في اية دعوة اصلاحية من خلال رصد موازين قوى الداخل وقدرتها على التعامل مع الاصلاح ونجاحه والدفاع عنه ان استوجبت الحالة , وكذلك متابعة حركة السياسة الدولية وقواها الفاعلة ورصد مخططاتها ذات التأثير المباشر في حياة وشعوب بلدان العالم الثالث [39].

٤- ان تنمية المجتمع المدني وتفعيله في الدول العربية تتم خلفا لعملية اصلاحية تدريجية ينبغي ان يغلب عليها الطابع السلمي , بمعنى ان احياء المجتمع المدني وتنشيط ادواره قد تتم من دون ان يعني ذلك اطاحة النظم السياسية القائمة , ولكن من خلال العديد من الاصلاحات التي تستهدف تحسين طرق الحكم واساليب الادارة وترشيد عملية صنع القرارات والسياسات ثم اقامة التوازن النسبي بين الدولة والمجتمع , بحيث تتحدد واجبات الدولة او النظام السياسي منها وحقوقها وواجبات المجتمع وحقوقه على نحو افضل .

٥ – لذا , فأن جوهر عملية التنمية السياسية والاصلاح في العالم العربي يقتضي فضلا عما تقدم سياسة وبرنامجا وطنيا قوامه تعميم مبدأ السلطة القانونية , وتعزيز مبدأ احترام السلطة القضائية التي لا تخضع الا للقانون , وفي سياق كل ذلك الاعتراف بمجموعة الحريات العامة اساسا مثل حرية تكوين تنظيمات نقابية ومنتديات وجمعيات وحرية الصحافة والنشر . وتمثل ايضا ذلك الاجراء لاتخاذ القرار الذي يتميز بأنه الحل الوسط المنصف بين المطالب المتنافسة , ويتمثل شرط الانصاف هنا بتوافر شروط ضرورية من بينها معاملة الاقلية من قبل الاكثرية بقدر متساو من الرعاية والاهتمام واحترام الحقوق والحريات الاساسية للافراد وافساح المجال امام المواطنين مشاركة في صنع السياسة العامة وتنفيذها وصناعة القرار والتاثير في اتخاذه [40].

٦- مما لاشك فيه ان العنف – ولو بدرجات متفاوتة لم يغب عن المشهد السياسي العربي , ولا سيما من قبل الانظمة الحاكمة التي امعنت – تحت شعارات مختلفة , منها المحافظة على الامن – في الاستبداد والتسلط واستخدام العنف ضد اي معارضيه تشكك في شرعيتها او تعرض لسوء استخدامها للسلطة او تناول عجزها عن معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من فقر وبطالة وفساد وغياب للعدالة الاجتماعية وغير ذلك . وبدورها , لم تتردد القوى المعارضة التي تعرضت للقمع والتنكيل في المطالبة بمحاكمة رؤساء الانظمة الحاكمة حتى الانتقام منها عندما سنحت لها الفرصة خلال انتفاضات الربيع (العربي) . والمؤسف ان غالبية النزاعات حول شرعية الانظمة اتخذت

منحنى طائفي اتسم بالنزعة نحو الغاء الاخر , ولم تكن القوى الخارجية ولا سيما الغربية منها التي تكالبت على اشعال الفتن الطائفية وتغذية الارهاب في المنطقة بعيد عن الكواليس [41].

٧- واخيرا , نصل الى اهم نقطة تتعلق بالمستقبل الا وهي :

يظهر من تحليل التطورات والتفاعلات السياسية التي شهدها الوطن العربي خلال عام ٢٠١٧ – ٢٠١٨ , وما يرتبط بها من تطورات وتفاعلات امنية وعسكرية , احتمال استمرار الاوضاع الراهنة خلال المستقبل المنظور . وهذا يعني غياب او ضعف احتمال حدوث تغيير ايجابي جوهري يمثل نقلة نوعية على طريق التحرك نحو مستقبل افضل يجنب المنطقة خطر السيناريوهات الاسوء . وفي هذا السياق , من غير المتوقع تحقيق اختراقات بشأن التوصيل الى تسويات تأريخية للازمات الحادة والصراعات والحروب الداخلية في كل من سوريا وليبيا واليمن والعراق . كما انه من غير المرجح بروز دولة (نموذج) في مجال التحول الديمقراطي يكون لها نوع من الجاذبية والتاثير خارج حدودها , ولذلك فأن صيغة النظم السياسية الهجينة سوف تظل هي السائدة في افضل الاحوال . كما ان الهزيمة العسكرية لتنظيم (داعش) في كل من سوريا والعراق ومصر وليبيا لا تعني بحال من الاحوال نهاية التنظيم ونهاية ايديولوجية التكفيرية , كما لا تعني نهاية الارهاب , او لا يزال هناك الكثير من التنظيمات الاخرى التي تمارس الارهاب . والمهم هنا هو تجفيف منابع التطرف والارهاب وتفكيك حواضنه الاجتماعية , وهنا يتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية واعلامية جادة تعالج الاختلالات والمشكلات التي تخلف بيئات ملائمة لانتشار التطرف والارهاب . ومن غير المستبعد كذلك ان تشهد بلدان عربية عديدة موجات من الاحتجاجات العامة بسبب تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومعانات قطاعات واسعة من المواطنين من مشكلات الفقر والبطالة وتدني مستوى الرعاية الصحية واستشراء الفساد . كما ستظل قضايا العرب الكبرى رهينة للتدخلات والتجاذبات بين عدد من القوى الاقليمية والدولية التي تتخذ من هذا القضايا ساحات لتصفية الحسابات وايصال الرسائل وتعزيز النفوذ بل واختبار فاعلية الجديد من الاسلحة[42]

وعليه تبدو الحاجة ضرورية في الوقت الحاضر الى اعادة وعي خيار بناء المجتمع السياسي الديمقراطي على نحو جديد , بوصفه مخرجا للقوى السياسية والاجتماعية المختلفة وهذا ما جعل الجابري يرفع شعار (الديمقراطية ضرورة) على رغم انه يعرف جيدا ان الديمقراطية ليست وليدة الموروث الاسلامي لكنه يؤمن بأنه من الضروري (على الام الراغبة في مولود جديد ان تتحمل غثيان الوحم ووخزات الجنين وتقلباته) ما يعني ان هذا هو ما على الوطن العربي ان يتحمله اذا اراد (مولودا جديدا) اسمه الديمقراطية والاصلاح[43]

الهوامش

[1]) للمزيد من التفاصيل انظر:

خالد حنفي علي ، عقول الحكومات واشكاليات المشورة في البيئات المعقدة ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد (٢١٢) ، ابريل ٢٠١٨ ، المجلد ٥٣ ، ص ٣-٥ .

[2]) خيري عبد الرزاق ، الاصلاح في الخليج بين ضغوطات الخارج ومتطلبات الداخل ، في مجموعة باحثين ، قطر وازمة الخليج عقد الجيوكوليتك والتنافس الاقليمي ، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٨ ، ص ٥٢.

[3]) ثامر كامل مجد ، المجتمع المدني والتنمية السياسية دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١ ، ٢٠١٠ ، ص ص ٩٧-٩٨.

[4]) خميس حزام والي ، فلسفة الحكم : بناء المجتمع السياسي لعراق ما بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة دراسات دولية ، العدد (٦٨) ، كانون الثاني ٢٠١٧ ، ص٥٦ .

[5]) خيري عبد الرزاق ، الاصلاح في الخليج بين ضغوطات الخارج ومتطلبات الداخل ، مصدر سبق ذكره ص ٥٣ .

[6]) عبد السلام بغدادي ، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات الاثنية المغلقة وخيار المؤسسات الوظيفة المفتوحة ، مجلة دراسات البيان ، العدد (١) حزيران ٢٠١٧ ، ص ١٣٧ .

[7]) خيري عبد الرزاق ، الاصلاح في الخليج ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤.